الأمم المتحدة

A/75/204

الجمعية العامة

Distr.: General
21 July 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 103 (ص) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير عرضاً لما استجد من تطورات وما قدمته من مساعدات إلى منغوليا، حكومةً وشعبًا، الأمانة العامة والوكالات والصناديق والبرامج المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويغطي هذا التقرير الفترة التي أعقبت صدور التقرير السابق (A/73/202) في تموز/يوليه 2018 ويتضمن المعلومات المقدمة من منغوليا والأمانة العامة وكيانات الأمم المتحدة المعنية.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت منغوليا تحظى باعتراف دولي بمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية واستمرت في الترويج لسائر أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وواصل البلد السعي إلى ترسيخ الطابع المؤسسي لمركزه كدولة خالية من الأسلحة النووية.

* A/75/150.

20-09825 (A) 060820 190820

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 3

ثانيا – الأنشطة المتصلة بأمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية 3

ألف – التدابير المتخذة على الصعيد الدولي 4

باء – التدابير المتخذة على الصعيد الإقليمي 4

جيم – التدابير المتخذة على الصعيد الوطني 5

ثالثا – الجوانب غير النووية لأمن منغوليا الدولي 5

ألف – الأمن الاقتصادي 5

باء – الأمن البشري 8

جيم – الأمن البيئي 11

دال – خلاصة 12

رابعا – المساعدة المقدَّمة من كيانات الأمم المتحدة 12

ألف – الوكالة الدولية للطاقة الذرية 13

باء – برنامج الأمم المتحدة للبيئة 14

خامسا – خلاصة 14

أولا - مقدمة

1 - في قرارها 44/73 المتعلق بأمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووي، دعت الجمعية العامة الدولَ الأعضاء إلى مواصلة التعاون مع منغوليا في اتخاذ التدابير الضرورية لتوطيد وتعزيز استقلال منغوليا وسيادتها وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها واستقلال سياستها الخارجية وأمنها الاقتصادي وتوازنها الإيكولوجي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وناشدت الجمعية أيضا الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أن تدعم الجهود التي تبذلها منغوليا للانضمام إلى الترتيبات الأمنية والاقتصادية القائمة في هذا الشأن على الصعيد الإقليمي. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة المعنية مواصلة تقديم المساعدة إلى منغوليا لاتخاذ التدابير الضرورية المذكورة آنفا وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

2 - ويُقدم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب ويستند إلى ما ورد من معلومات حتى الآن عن تنفيذ ذلك القرار من منغوليا والوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ثانيا - الأنشطة المتصلة بأمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية

3 - يستند هذا الفرع إلى المعلومات الواردة حتى الآن من منغوليا بشأن الأنشطة المتصلة بأمنها الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

4 - واتبعت منغوليا، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي ، سياسة نشطة في الأمم المتحدة وساهمت في تعزيز الأهداف النبيلة للمنظمة. وعمل نحو 000 16 منغولي كحفظة للسلام في مختلف عمليات حفظ السلام. وكانت منغوليا من البلدان الأولى التي قدمت وروجت بنجاح لمشاريع قرارات اعتمدتها الجمعية العامة بشأن حق الشعوب في السلام، وأسبوع نزع السلاح، وتوفير التعليم للجميع، والتعاونيات، والمرأة الريفية، وحقوق البلدان النامية غير الساحلية، وتعزيز الإصلاح الديمقراطي والتعليم من أجل ديمقراطية.

5 - ولا تزال منغوليا ملتزمة بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وما فتئت تدعم جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه وتحقيق نزع السلاح النووي.

6 - وإذ تؤكد مجددا التزامها بتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية ودعمها لكل جهد يبذله المجتمع الدولي في هذا الصدد، تواصل منغوليا إجراءاتها الداخلية للانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية المعتمدة في 7 تموز/يوليه 2017.

7 - وكدليل على التزامها بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين، أعلنت منغوليا في عام 1992 أن إقليمها منطقة خالية من الأسلحة النووية مكون من دولة واحدة. ومنذ عام 1998، تنظر الجمعية العامة كل سنتين في مسألة مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية وتتخذ قرارات بهذا الشأن.

8 - ويتضمن هذا التقرير سردا للأنشطة المضطلع بها على مدى العامين الماضيين تنفيذا لقرار الجمعية 44/73.

9 - ومنذ تقديم التقرير السابق عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 43/71 في عام 2018، واصلت حكومة منغوليا جهودها الرامية إلى تعزيز أمنها الوطني من خلال التشجيع على مواصلة تنفيذ ذلك القرار على الصعيدين الدولي والإقليمي.

ألف - التدابير المتخذة على الصعيد الدولي

10 - عُقد مؤتمر القمة الثامن عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في باكو في 25 و 26 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وفي الوثيقة الختامية، أعرب رؤساء الدول والحكومات عن دعمهم لمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، وتأييدهم لسياستها العامة التي تهدف إلى إضفاء الطابع المؤسسي على ذلك المركز ولما اتخذته منغوليا من تدابير من أجل توطيد ذلك المركز وتعزيزه.

11 - وشاركت منغوليا في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالأمن النووي: مواصلة الجهود وتعزيزها، المعقود في فيينا في الفترة من 10 إلى 14 شباط/فبراير 2020، ورحبت بالبيان الوزاري الذي صدر في بداية المؤتمر. وأكد الوفد المنغولي من جديد التزامه بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وشدد على دور مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية في عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.

12 - وواصلت منغوليا دعم وتأكيد أهمية التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية باعتبارها ضمانة أمنية عالمية ملزمة قانونا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، رحبت منغوليا بالإعلان الختامي والتدابير الرامية إلى تعزيز بدء نفاذ المعاهدة المعتمدة خلال المؤتمر الحادي عشر المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد في 25 أيلول/سبتمبر 2019. وبوصفها مؤيدًا قويا للمعاهدة ونظام التحقق الخاص بها، استضافت منغوليا حلقة العمل الإقليمية لشرق آسيا بشأن مركز البيانات الوطنية في أولانباتار في أيلول/سبتمبر 2018.

13 - وتعمل منغوليا حاليا كمنسق للمؤتمر الرابع للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، الذي كان مقررا أصلا في 24 نيسان/أبريل 2020 وأرجأت الجمعية العامة عقده إلى فترة في عام 2021 بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19). وخلال الفترة 2018-2020، عقدت منغوليا العديد من الاجتماعات التحضيرية غير الرسمية.

باء - التدابير المتخذة على الصعيد الإقليمي

14 - نُظمت سلسلة من المؤتمرات والاجتماعات خلال الفترة قيد الاستعراض في سياق مواصلة تعزيز حوار أولانباتار بشأن الأمن في شمال شرق آسيا. ومن ثم، استضافت منغوليا المؤتمرين الدوليين الخامس والسادس بشأن حوار أولانباتار في 14 حزيران/يونيه 2018 و 5 حزيران/يونيه 2019، على التوالي. وكانت الأمم المتحدة ممثلة في المؤتمرات بكبار المسؤولين من شعبة آسيا والمحيط الهادئ بإدارة الشؤون السياسية وبمدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ بإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام.

15 - ونظمت منغوليا، بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، حلقة عمل إقليمية بشأن الشباب والسلام والأمن في شمال شرق آسيا يومي 3 و 4 حزيران/يونيه 2019 في أولانباتار لتبادل الآراء والممارسات بين الأجيال وتوفير الزخم لمشاركة الشباب في المناقشات الإقليمية حول المسائل المتعلقة بالسلام والأمن، فضلا عن الدبلوماسية الوقائية.

16 - ورحب مؤتمر القمة الخامس للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، المعقود في 15 حزيران/يونيه 2019، بمركز منغوليا الذي يسهم في الأمن وبناء الثقة في منطقة آسيا، وأعاد تأكيد رسائل مماثلة لتلك الصادرة عن مؤتمرات القمة والاجتماعات الوزارية السابقة.

17 - وفي الموجز الذي أعده عن وقائع الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020، التي عقدت في جنيف في الفترة من 23 نيسان/أبريل إلى 4 أيار/مايو 2018، أشار الرئيس إلى إقرار الدول الأطراف بما تواصل المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية توفيره من إسهامات في تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

جيم - التدابير المتخذة على الصعيد الوطني

18 - وفقاً للقرار رقم 60 الصادر عن برلمان منغوليا بشأن تعزيز مركز البلد كدولة خالية من الأسلحة النووية، الذي تم تجديده في عام 2015، تواصل منغوليا بذل الجهود لتحقيق ذلك الهدف.

19 - وقد اعتمدت منغوليا قانونا وطنيا بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب في تشرين الأول/أكتوبر 2019.

ثالثا - الجوانب غير النووية لأمن منغوليا الدولي

20 - يستند هذا الفرع إلى المعلومات الواردة حتى الآن من منغوليا بشأن التدابير المتخذة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل تعزيز الجوانب غير النووية للأمن لأنها تشكل جزءا لا يتجزأ من مفهوم الأمن القومي لمنغوليا.

ألف - الأمن الاقتصادي

21 - تتمتع منغوليا بموارد معدنية وإمكانات قوية في قطاعي الزراعة والسياحة وسكان شباب يتسمون بالحيوية. وقد سمحت التدابير الفعالة في مجال السياسة العامة والتعاون الوثيق مع البلدان الشريكة والمنظمات الدولية، بما في ذلك التنفيذ الناجح لتسهيل الصندوق الممد التابع لصندوق النقد الدولي لاستعادة الاستقرار الاقتصادي والقدرة على تحمل الديون، بأن تعكس منغوليا الاتجاه نحو التراجع في النمو الاقتصادي وفي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 7,2 في المائة في عام 2018 و 5,1 في المائة في عام 2019. إلا أن اقتصاد البلد لا يزال عرضة للصدمات الخارجية بسبب اعتماده على السلع الأساسية.

22 - ونفذت حكومة منغوليا عدة وثائق وبرامج سياسات رئيسية تهدف إلى دعم قطاعات الاقتصاد غير قطاع التعدين. وفي أيار/مايو 2020، اعتمد برلمان منغوليا رؤية 2050 ، وهي سياسة إنمائية طويلة الأجل تتضمن تسعة أهداف أساسية و 50 غاية إنمائية وتعتمد بدرجة كبيرة على الابتكار والمعرفة القائمة على التكنولوجيا، فضلا عن التنويع الاقتصادي والتنمية الخضراء.

23 - وتدرك منغوليا أن ارتفاع تكلفة التجارة مرده موقعها الجغرافي غير الساحلي، وأنها لا تزال تواجه تحديات متعددة فيما يتعلق بتوسيع نطاق التجارة الدولية. وبالتالي، يظل تيسير التجارة والنقل العابر في صدارة جدول أعمال حكومة منغوليا.

24 - وتواصل منغوليا العمل بنشاط مع جيرانها في مجال النقل العابر وتطوير البنى التحتية سعيا إلى زيادة القدرة التنافسية الاقتصادية. وبالتعاون الوثيق مع البلدين المجاورين، الاتحاد الروسي والصين، يجري بنجاح تنفيذ الاتفاق الحكومي الدولي بشأن النقل البري الدولي على طول شبكة الطرق الرئيسية الآسيوية التي تربط منغوليا بالاتحاد الروسي والصين والاتفاقات الثنائية بشأن النقل العابر. وبينما تنفذ مشاريع رئيسية في مجال البنى التحتية بفضل منح وقروض بشروط ميسرة من البلدان المجاورة، تقوم منغوليا أيضًا ببناء خطين جديدين من خطوط السكك الحديدية تمولهما من الموارد المحلية.

25 - كما أن الاتحاد الروسي والصين ومنغوليا تتبع نهجا مشتركا لتحسين التجارة والنقل العابر. وتناقش البلدان الثلاثة بنشاط كيفية دفع عجلة تنفيذ برنامج الممر الاقتصادي المتفق عليه في عام 2016، والذي يتضمن 32 مشروعًا رئيسيًا. وقد أنشأت الأطراف الثلاثة آلية على مستوى نواب الوزراء لتنسيق تنفيذ المشاريع على طول الممر. وعُقد الاجتماع الثلاثي الخامس لرؤساء دول منغوليا والصين والاتحاد الروسي في بيشكيك في 14 حزيران/يونيه 2019. وتم الشروع في دراسة جدوى أولية مشتركة بشأن بناء خط أنابيب عابر للأراضي المنغولية لتوريد الغاز من الاتحاد الروسي إلى الصين.

26 - وترحب منغوليا بمبادرة الصين "الحزام والطريق" التي تهدف إلى تحسين القدرة على الترابط في مجالات البنى التحتية والتجارة والتمويل والسياسات من أجل إتاحة فرص جديدة للتغلب على التحديات الإنمائية التي تواجهها بسبب موقعها غير الساحلي. وفي 11 أيار/مايو 2017، تم التوقيع على مذكرة تفاهم حكومية دولية بشأن مواءمة برنامج تنمية قطاع الطرق في منغوليا مع مبادرة الحزام والطريق في الصين، تلاه اعتماد خطة تنفيذ لمدة عامين في نيسان/أبريل 2019.

27 - ومن المتوقع أن يؤدي اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة، الذي يتضمن أحكامًا بشأن تسريع حركة البضائع والإفراج عنها وتخليصها عبر الحدود، بما في ذلك البضائع العابرة، إلى الحد بدرجة كبيرة من تكاليف التجارة للبلدان غير الساحلية. وبالتالي، فإن منغوليا تبذل جهودًا نشطة لتنفيذ الاتفاق حيث أنها أنشأت لجنة وطنية لتنفيذ الاتفاق في أيار/مايو 2017 واعتمدت خارطة الطريق الوطنية للفترة 2018-2022 لتيسير التجارة والخطة الاستراتيجية للجنة الوطنية للفترة 2018-2022. إلا أن منغوليا تحتاج إلى مساعدة تقنية من الشركاء الإنمائيين من أجل التنفيذ الكامل لأحكام الفئتين "باء" و "جيم" من الاتفاق. كما أن منغوليا بحاجة إلى الدعم المستمر من بلدان العبور المجاورة من أجل تنفيذ تدابير تيسير التجارة من أجل تبسيط عمليات العبور الحدودية، وتنفيذ نظم إدارة الحدود المشتركة وتنسيق القواعد الجمركية وغيرها من قواعد وإجراءات ووثائق عبور الحدود بغية ضمان تجارة عبر الحدود أسرع وأقل تكلفة.

28 - وتولي منغوليا أهمية كبيرة لتعزيز مصالح البلدان النامية غير الساحلية على الصعيدين العالمي والإقليمي. وشاركت منغوليا بنشاط في استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 وستواصل بذل قصارى جهدها لتنفيذ تلك الوثيقة الهامة التي يتمثل هدفها الرئيسي في تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتصدي للتحديات التي تواجهها. وإن منغوليا، باعتبارها من البلدان النامية غير الساحلية، تناشد بلدان العبور والشركاء الإنمائيين اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا، المبينة في الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الرفيع المستوى بشأن تنفيذ برنامج العمل، الذي اعتمد في 5 كانون الأول/ديسمبر 2019.

29 - وتدعو منغوليا أيضا الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة إلى دعم أنشطة مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية الذي أنشئ في أولانباتار في تشرين الأول/أكتوبر 2017. وفي الوقت نفسه، عرضت منغوليا مبادرة لتشكيل مجموعة تمثل البلدان النامية غير الساحلية في منظمة التجارة العالمية وهي بصدد مناقشة هذه المسألة عن طريق بعثتها لدى المنظمة.

30 - وتنفذ منغوليا مشاريع تهدف إلى تيسير التجارة الإقليمية وتطوير البنى التحتية من خلال آليات إقليمية، مثل برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لوسط آسيا ومبادرة منطقة نهر تومين الكبرى.

31 - وتعتبر منغوليا الطاقة المتجددة موردا رئيسيا لتنمية البلد وتهدف إلى تحقيق 30 في المائة من إجمالي إنتاجها من الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030. وفي ضوء الإمكانات الكبيرة لإمداد بلدان المنطقة بالموارد المعتمدة على الطاقة المتجددة، تسعى منغوليا إلى تنفيذ مشروع الشبكة الفائقة في شمال شرق آسيا.

32 - ولا تزال المشاركة النشطة في ترتيبات التكامل التجاري والاقتصادي على الصعيد الإقليمي عاملاً هاماً في تحسين فرص وصول منغوليا إلى أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين. وقد اتُخذت خطوة كبيرة في هذا الاتجاه في كانون الأول/ديسمبر 2019، عندما استكملت منغوليا الإجراءات الداخلية للتصديق على الاتفاق التجاري لآسيا والمحيط الهادئ. ومن المتوقع أن تبدأ منغوليا تنفيذ الاتفاق في 1 كانون الثاني/يناير 2021 بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء في الاتفاق.

33 - ويجري تنفيذ أول اتفاق تجارة حرة وقعت عليه منغوليا - اتفاق شراكة اقتصادية مع اليابان - بشكل كامل مع تسجيل آثار إيجابية وإن كانت متواضعة في حجم المبادلات التجارية الثنائية. ويتعين القيام بالمزيد من أجل زيادة قدرة الشركات المنغولية على الاستفادة بشكل أفضل من الاتفاق. كما أن منغوليا تجري دراسة جدوى لاتفاقات تجارة حرة مع الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية والصين وجمهورية كوريا.

34 - وتسعى منغوليا بنشاط إلى تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي مع الاقتصادات العالمية الرئيسية. وتم الإعلان في 20 أيلول/سبتمبر 2018 عن خارطة الطريق لشراكة اقتصادية موسعة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنغوليا، يُتوخى فيها توفير الفرص لزيادة توسيع نطاق العلاقات الثنائية في مجالات الزراعة وإنتاج الأغذية والبنى التحتية والطاقة. ويُتوقع أن يعطي قانون التجارة مع البلد المجاور الثالث، وهو مشروع قانون يدعمه ما يقرب من 100 عضو في كونغرس الولايات المتحدة، زخما قويا للتعاون الثنائي عن طريق إعفاء بعض من واردات منغوليا من الرسوم الجمركية. ويتم إثراء الشراكة الاستراتيجية بين الهند ومنغوليا بمحتويات اقتصادية مهمة، مثل مشروع محطات تكرير النفط الجاري تنفيذه باستخدام قروض بشروط ميسرة مقدمة من الهند. ودخل الاتفاق الإطاري المتعلق بالشراكة والتعاون الشاملين بين منغوليا والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في عام 2017 وأتاح فرصًا أكبر للتعاون في مجالات مثل التجارة والزراعة والتنمية الريفية والطاقة وتغير المناخ والبحث والابتكار. وإن مشروع تقديم المساعدة المتعلقة بالتجارة إلى منغوليا، الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي، يساعد منغوليا بشكل فعال على تعزيز تنويع التجارة والقدرة على صياغة وتنفيذ السياسات التجارية.

35 - ويظل الأمن الغذائي مسألة هامة في منغوليا ليس فقط بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ والتدهور البيئي على الصعيد العالمي، ولكن أيضا بسبب ما تواجهه من صعوبات محددة. وتجري صياغة السياسات المتعلقة بالزراعة وصناعة الأغذية مع مراعاة أولويات التنمية الوطنية المبينة في رؤية التنمية المستدامة

لعام 2030، وخطة عمل الحكومة للفترة 2016–2020، والبرامج الوطنية للأمن الغذائي والثروة الحيوانية والتصنيع، والحملة الأولى لإنتاج اللحوم والألبان، وبرنامج زراعة المحاصيل.

36 - وتساعد منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حاليا منغوليا في تنفيذ قانون بشأن الصحة الحيوانية اعتُمد مؤخرا، وإصدار قانون بشأن إدارة المراعي، وتطوير وحماية مجموعة متنوعة من البذور. وتركز المساعدة أيضًا على بناء قدرات نظم إدارة الحجر الصحي بعد دخول البلد وتحسين صحة الماشية من خلال مكافحة الحمى القلاعية واحتوائها ومنع تفشيها بصورة فعالة. وتُنفذ بنجاح مشاريع للإنذار المبكر والعمل البكر من أجل حماية سبل عيش الأسر المعيشية الضعيفة المعرضة بدرجة كبيرة لخطر المجاعة (dzud) في المناطق المتضررة من الجفاف، وذلك إضافة إلى توفير الاستجابة والمساعدة في حالات الطوارئ. ومن سمات التعاون الرئيسية الأخرى الحفاظ على الغابات وإدارتها المستدامة للتعويض عن آثار تغير المناخ والتخفيف من حدتها. وثمة مشاريع أخرى تتناول القدرة على مواجهة الكوارث؛ وتعميم منظور مراعاة التنوع البيولوجي الزراعي؛ وتطوير سلاسل القيمة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي؛ وتنويع المحاصيل؛ ودعم سبل العيش المتكاملة القائمة على الثروة الحيوانية؛ وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي.

37 - ونظمت منغوليا بنجاح الاجتماع الثامن للشراكة المتعددة أصحاب المصلحة في إطار الخطة العالمية للتربية المستدامة للماشية في حزيران/يونيه 2018. وحضر الاجتماع خبراء وشركاء إنمائيون دوليون، وجرى خلال الاجتماع الترويج للتنمية المستدامة للماشية في منغوليا من خلال تحسين صحة القطعان، فضلا عن العلف على أنواعه والرعي وإدارة المراعي. ويتمثل أحد العوامل الرئيسية للتربية المستدامة للماشية في إصدار قانون لإدارة المراعي من أجل تحسين أراضي الرعي وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الماشية في منغوليا.

باء - الأمن البشري

38 - حسب مفهوم منغوليا للأمن القومي، يُعتبر الأمن البشري أحد الركائز الأساسية للأمن القومي في البلد. وتُعتبر تهيئةُ بيئةُ معيشة صحيّة وآمنة، وكفالة الأمن الغذائي، وضمان أمن الإقامة والبيئة المعيشية، وحماية الأشخاص من خطر التعرض للجرائم والاعتداءات أساسَ كفالة الأمن البشري.

39 - وتجدر الإشارة إلى أن مكافحة الاتجار بالبشر، رغم أنها ظاهرة جديدة نسبياً في منغوليا، باتت تشكل مشكلة خطيرة. ووفقاً للدراسات التي أجرتها المنظمة غير الحكومية، مركز المساواة بين الجنسين، يقع أكثر من 200 شخص ضحية الاتجار بالبشر سنوياً. وعلى الرغم من اتخاذ بعض التدابير في السنوات الأخيرة، بما في ذلك اعتماد برنامج وطني وإنشاء نظام لرصد تنفيذه، فإن عدد الحالات آخذ في الارتفاع. واعتُمد البرنامج الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر (2017–2021) في أيار/مايو 2017. وهو يهدف إلى تعزيز تنفيذ قوانين مكافحة الاتجار بالبشر ومنع حالات الاتجار بالبشر وحماية الضحايا.

40 - ويُجرَّم الاتجار بالأطفال بموجب المادة 16–6 من القانون الجنائي الجديد لمنغوليا الذي دخل حيز النفاذ في 1 تموز/يوليه 2017، ويُجرَم الاتجار بالبشر بموجب المادة 13–1 منه. ويُعاقب على جريمة الاتجار بالبشر بالسجن لمدة سنتين كحد أدنى وبالسجن مدى الحياة كحد أقصى. ويُعاقب على جريمة الاتجار بالأطفال بالسجن لمدة تتراوح بين خمس سنوات و 12 سنة بموجب المادة 13–1–2 من القانون الجنائي.

41 - وأجرت منغوليا إصلاحات قانونية منهجية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وخلال الفترة 2015-2020، تم سن عدد من التشريعات الهامة، بما في ذلك قانون منقح بشأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وقانون جنائي منقح وقوانين جديدة بشأن المخالفات الإدارية، وحقوق الطفل، وحماية الطفل، وخدمات رعاية الطفل، ودعم تنمية الشباب، وحقوق كبار السن وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وجرى اعتماد العديد من برامج السياسة العامة لتسهيل تنفيذ القوانين أنفة الذكر، بما في ذلك برامج بشأن نماء الطفل وحمايته؛ ودعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتنميتهم ومشاركتهم؛ وتنمية وحماية الشباب وكبار السن؛ والحد من البطالة والفقر. وتهدف القوانين والبرامج إلى حماية الحقوق الأساسية لمختلف الفئات السكانية وتستند إلى مبادئ المساواة في المشاركة في الحياة الاجتماعية وحظر التمييز.

42 - وامتثالاً لالتزاماتها بموجب البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ألغت منغوليا عقوبة الإعدام بموجب قانونها الجنائي الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في 1 تموز/يوليه 2017.

43 - وفي 23 كانون الثاني/يناير 2020، اعتُمد القانون المنقح المتعلق باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ويحدد القانون إطارًا قانونيًا لإنشاء آلية وطنية لمنع التعذيب، وهو ما يُعد إلزاميا بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

44 - وأدى القانون المنقح المتعلق باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى زيادة عدد أعضاء اللجنة من ثلاثة إلى خمسة، ووضع لوائح مفصلة لترشيح واختيار أعضاء اللجنة، الذين يترشحون في إطار عملية الاختيار المفتوح لشغل المناصب الشاغرة وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). ونص القانون أيضا على أن يكون لدى اللجنة ميزانية كافية للعمل بشكل مستقل تماما. وفرض القانون التشريعي جزاءات أكثر صرامة في الحالات التي يُسجل فيها تباطؤ متعمد في عملية التسوية، أو التي تُتخذ فيها إجراءات عاجلة وحاسمة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان، بناء على توصيات أعضاء اللجنة.

45 - ويُجرَم التعذيب وفقاً للمادة 21-12 من القانون الجنائي الجديد لمنغوليا. وتحدد المادة 1-9 من قانون الإجراءات الجنائية مبادئ حظر التعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة، وتنص المادة 16-12 على أن الأدلة التي يتم الحصول عليها عن طريق التعذيب لا يجوز اعتبارها أدلة، بل تُستخدم كأدلة عند البت في جريمة التعذيب. وتنص الفقرة 4 من المادة 6-1 من القانون نفسه على أن يكون للمدّعين العامين اختصاص فيما يتعلق بتسجيل الانتهاكات المتصلة بالتعذيب التي يرتكبها ضباط وكالة الاستخبارات وهيئة الشرطة والهيئة المستقلة لمكافحة الفساد، والتحقيق فيها.

46 - وتمت الموافقة على القانون المنقح المتعلق بمكافحة العنف العائلي في عام 2016. وجرى اعتماد وإنفاذ 33 لائحة إضافية ومعيارين إضافيين في أعقاب عملية التنقيح. وإن المواد 4-4 و 10-4 و 11-7 و 12-1 و 13-13 و 15-3 و 16-4 من القانون الجنائي تجرم الآن العنف العائلي والاغتصاب في إطار الزوج والتحرش الجنسي.

47 - ويجرم القانون الجنائي المنقح بالتساوي التمييز "على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية"، ويوفر المزيد من الحوافز القانونية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسانية المختلفة. وبشكل عام، فإن جميع القوانين المعتمدة في إطار إصلاح النظام القانوني الجنائي تتضمن مبادئ

عدم التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية. كما تم تحسين الآليات والإجراءات القانونية لتقديم الشكاوى المتعلقة بالتمييز ومعالجتها.

48 - وتضمنت القوانين الجديدة والمنقحة التغييرات التالية التي تهدف إلى مواصلة تعزيز حقوق الإنسان لمواطني منغوليا، ولا سيما أولئك الذين ينتمون إلى الفئات الضعيفة:

(أ) تحسين خدمات التعليم والخدمات الصحية وتحسين فرص العمل للشباب وكبار السن؛

(ب) تحسين الضمانات الاجتماعية للوالدين الوحيدين ممن لديهم أطفال تقل أعمارهم عن 3 سنوات، وفقاً لقانون استحقاقات الوالد الوحيد الذي لديه عدة أطفال؛

(ج) تصنيف العنف العائلي لأول مرة باعتباره جريمة جنائية. وهذا يدل على التزام الحكومة بمكافحة العنف العائلي وحماية الضحايا ومحاسبة الجناة؛

(د) إلغاء عقوبة الإعدام وتضمين القانون الجنائي الجديد أحكاما بشأن حظر التعذيب، حسب تعريفه الوارد في اتفاقية مناهضة التعذيب. كما أن القانون الجديد شدد العقوبات المفروضة على مرتكبي الجرائم ضد الأفراد على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية؛

(هـ) اعتماد قانون جديد بشأن الانتهاكات بغرض وضع نظام للمسؤولية يميّز بين الأعمال الإجرامية والانتهاكات التي لا تعتبر جرائم ومنع تداخل المسؤوليات عن الانتهاك نفسه بموجب قوانين مختلفة.

49 - وكانت منغوليا البلد الأول الذي قدم مشاريع قرارات اعتمدتها الجمعية العامة بشأن تحسين حالة النساء والفتيات في المناطق الريفية؛ ودور التعاونيات في التنمية الاجتماعية؛ ومحو الأمية من أجل الحياة: صياغة خطط المستقبل؛ والتعليم من أجل الديمقراطية. وكانت منغوليا ممثلة أيضاً في مجموعة مقدمي مشاريع القرارات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان بشأن الوفيات والأمراض التي يمكن الوقاية منها لدى الأطفال دون سن الخامسة ومشروع القرار بشأن مسألة عقوبة الإعدام.

50 - وتدعم منغوليا، بوصفها عضواً نشطاً في فريق الدعم التابع للجنة الدولية لمناهضة عقوبة الإعدام، الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام. وبدأت منغوليا، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والأرجنتين، التحالف العالمي من أجل إنهاء التجارة في السلع المستخدمة في عقوبة الإعدام والتعذيب في عام 2017.

51 - وخلال الفترة 2016-2018، أصبحت منغوليا لأول مرة عضواً في مجلس حقوق الإنسان. وفي تلك الفترة، نفذت منغوليا بنشاط سياسات تهدف إلى حماية المجتمع المدني؛ ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ وتعزيز حرية التعبير؛ ومنع التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية؛ والتعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان؛ وإلغاء عقوبة الإعدام؛ وحماية حقوق النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

52 - وبدأ الحوار السنوي بشأن حقوق الإنسان بين منغوليا والاتحاد الأوروبي في عام 2017. وعقد آخر حوار في أولانباتار في 26 حزيران/يونيه 2019. وكمتابعة لهذا الحوار، اتفق الجانبان على اتخاذ إجراءات في المجالات التالية:

(أ) تدريب صحفيين من منغوليا على موضوع عقوبة الإعدام والمسائل الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون؛

(ب) تعزيز التطبيق الفعال للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون؛

(ج) حماية حقوق الأطفال مع التركيز على قضاء الأحداث ومنع الجرائم ضد الأطفال؛

(د) تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بشأن حرية الصحافة والأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛

(هـ) تعزيز التحالف العالمي من أجل إنهاء التجارة في السلع المستخدمة في عقوبة الإعدام والتعذيب.

جيم - الأمن البيئي

53 - على مدى العامين الماضيين، قامت منغوليا، بدعم وتعاون من المنظمات الدولية والجهات المانحة الثنائية، بإرساء وتوسيع نطاق إطارها القانوني الضروري، وكفلت الامتثال للاتفاقيات والاتفاقات الدولية ونفذت برامج ومشاريع وطنية تهدف إلى معالجة المشاكل البيئية المتزايدة.

54 - وشاركت منغوليا في المؤتمر الوزاري الدولي المعني بتغير المناخ ودور الطاقة النووية، المعقود في فيينا في الفترة من 7 إلى 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وخلال المؤتمر، سلطت منغوليا الضوء على سياساتها الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة وشددت على دور الطاقة النووية في دعم التحول إلى الطاقة منخفضة الكربون اللازمة لتحقيق الأهداف المتعلقة بتغير المناخ.

55 - واعتمدت منغوليا برنامجها الوطني للحد من تلوث الهواء في عام 2017. ونتيجة لذلك، انخفض معدل تلوث الهواء بمقدار النصف خلال موسم الشتاء في الأعوام 2018 و 2019 و 2020، وسُجلت نتائج إيجابية في إطار المعايير بسبب حظر استهلاك الفحم الخام في أولانباتار وفرض حدود استهلاك على المدن الثانوية. وأنشئت صناعة قوالب الفحم الحجري التحويلية لتوفيرها للأسر المعيشية ومستخدمي المراجل الصغيرة على وجه الحصر، في حين تعين على الصناعات أو المنظمات الكبيرة تركيب مرشحات الهواء للتخفيف من تأثيرها البيئي.

56 - وفي عام 2019، اعتمدت منغوليا برنامجها الوطني لحفظ التربة والحد من تدهور الأراضي الذي حدد الأهداف التالية في مجال تحييد أثر تدهور الأراضي بحلول عام 2030:

(أ) الحد من إزالة الغابات وتدهورها للحفاظ على المناطق الحرجية والوصول إلى 9 في المائة من إجمالي مساحة منغوليا بحلول عام 2030، مقارنة بـ 7,85 في المائة في عام 2015؛

(ب) تعزيز الإدارة المستدامة للمراعي ووقف المزيد من تدهور المراعي؛

(ج) زيادة المحاصيل الزراعية بمقدار 2,5 طن/هكتار سنويًا بحلول عام 2030، مقارنة بـ 1,6 طن/هكتار سنويًا في عام 2015؛

(د) ضمان منع فقدان صاف في الأراضي الرطبة بحلول عام 2030، مقارنة بمستويات عام 2015 (3 963,3 كيلومترا مربعا).

57 - ووفقاً لبرنامج منغوليا الوطني، سيُكفل التآزر في الالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية والجهود المبذولة على الصعيد الوطني لمكافحة التصحر، مع إعطائها الأولوية. أما بالنسبة للتمويل، فمن المتوقع تمويل البرنامج وتنفيذه في إطار الميزانية الوطنية ومن خلال مشاركة الجهات المانحة أو الشريكة.

58 - وفي عام 2019، وضعت منغوليا اللمسات الأخيرة على وثيقة المعلومات الآنية المتعلقة بمساهمتها المحددة وطنياً وخطة عملها وقدمتها إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بدعم من الجهات المانحة والشريكة. وبعد عملية إعادة صياغة تقنية وسياساتية، حسنت مساهمتها الأولية المحددة وطنيا في عام 2016 لخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 14 في المائة بحلول عام 2030 لتصل إلى نسبة 22,7 في المائة بحلول عام 2030.

59 - وبدعم مالي من مرفق البيئة العالمية في إطار التجديد السادس والسابع لموارده، تمت الموافقة على أربعة مشاريع كبيرة متعددة المحاور، بدأ بالفعل تنفيذ اثنين منها. ويركز المشروعان بشكل أساسي على التخطيط المنهجي للمناظر الطبيعية وكفاءة أداء ذلك التخطيط، بهدف تحسين الضمانات البيئية والاجتماعية الاقتصادية والحوكمة وسبل العيش، مع حفظ التنوع البيولوجي والحفاظ على الإجراءات المتعلقة بالأراضي. وفي عام 2019، تمت المباشرة بمشروع إقليمي آخر للتخلص التدريجي من الزئبق يهدف إلى تحسين سلسلة القيمة وسوق الإمداد.

60 - وفي عام 2019 ، مول مصرف التنمية الآسيوي مشروعا لتحسين معايير وأشكال جمع البيانات والإحصاءات البيئية. وفي موازاة ذلك، وبهدف تعميم التفكير البيئي في سياق التخطيط الإنمائي لمنغوليا، أطلقت وكالة التنمية الوطنية مشروعًا لتقليل الآثار السلبية على البيئة إلى أدنى حد وتحسين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

دال - خلاصة

61 - يدل التقرير الذي أعدته حكومة منغوليا عن الأنشطة التي اضطلعت بها في إطار تنفيذ قرار الجمعية العامة 44/73 على تصميم البلد على تنفيذ أحكام القرار بشكل كامل على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

62 - وعلى الرغم من عدم وجود اعتراف بمنغوليا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية، فإن المجتمع الدولي يعترف بمركزها الفريد ويدعمه على نطاق واسع باعتباره يشكل إسهاما في عدم انتشار الأسلحة النووية وفي تعزيز الثقة وإمكانية التنبؤ على الصعيد الإقليمي.

63 - وقد أبدت منغوليا استعدادها للتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة في تعزيز الجوانب غير النووية لأمنها التي من شأنها أن تسهم في الاستقرار، وزيادة الثقة، والتعاون الذي يعود بالنفع على الطرفين داخل المنطقة وخارجها.

رابعا - المساعدة المقدَّمة من كيانات الأمم المتحدة

64 - يستند هذا الفرع إلى المعلومات التي وردت حتى الآن من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن أنشطة المساعدة التي اضطلع بها كل منهما خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ألف - الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[الأصل: بالإنكليزية]
[13 أيار/مايو 2020]

65 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية دعم منغوليا في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالضمانات وتعهداتها بعدم الانتشار النووي عن طريق تقديم المساعدة لتعزيز النظام الحكومي لحصر المواد النووية ومراقبتها في منغوليا.

66 - وفي حزيران/يونيه من عامي 2018 و 2019، شاركت منغوليا في دورة تدريبية دولية بقيادة الوكالة بشأن تنفيذ الضمانات للدول المشاركة في بروتوكولات الكميات الصغيرة، عُقدت في توكاي، اليابان.

67 - وفيما يتعلق بالأمان والأمن النوويين، واصلت الوكالة العمل على وضع وتنفيذ خطة متكاملة لدعم الأمن النووي من أجل مساعدة منغوليا على تطبيق نهج منظم وشامل لبناء القدرات في مجال الأمن النووي، وإتاحة تنسيق أكبر بين الوكالة والدولة والجهات المانحة المحتملة. وتغطي الخطة، التي وافقت عليها منغوليا رسميًا في أيلول/سبتمبر 2015، جميع جوانب الأمن النووي، بما في ذلك أمن المصادر المشعة والكشف عن المواد المشعة على الحدود وتنمية الموارد البشرية. ومنغوليا طرف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية ولكنها ليست طرفا بعد في التعديل المدخل عليها في عام 2005.

68 - وشاركت منغوليا في العديد من الاجتماعات والدورات التدريبية الإقليمية والدولية بشأن مختلف جوانب الأمن النووي. وكان من بينها اجتماع إقليمي بشأن الخطط المتكاملة لدعم الأمن النووي لدول جنوب وشرق آسيا، عُقد في بيجين في تشرين الثاني/نوفمبر 2018؛ ودورة تدريبية دولية بشأن العناصر الأساسية للأمن النووي للمواد النووية وغيرها من المواد المشعة غير الخاضعة للرقابة التنظيمية، عقدت في مختبر أرغون الوطني بالولايات المتحدة الأمريكية في أيار/مايو 2019؛ والدورة الدراسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن صياغة لوائح الأمان الإشعاعي لمشاركين من آسيا والمحيط الهادئ، عقدت في فيينا في الفترة من 29 تموز/يوليه إلى 2 آب/أغسطس 2019؛ وحلقة عمل إقليمية بشأن تقييم التهديدات القائمة والتهديدات المحتاط لها في التصميم، عقدت في بيجين في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

69 - وفيما يتعلق بالأمان النووي، فإن منغوليا ليست طرفا بعد في اتفاقية الأمان النووي أو الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة. إلا أن ممثلين من منغوليا شاركوا في حلقة عمل إقليمية للبلدان الآسيوية من أجل الترويج للاتفاقية المشتركة، عقدت في جاكرتا في تشرين الأول/أكتوبر 2018.

70 - وشارك ممثلون من منغوليا أيضا في حلقة عمل دون إقليمية بشأن القانون النووي لآسيا والمحيط الهادئ عقدت في جاكرتا في آب/أغسطس 2019، ركزت على إنشاء وتعزيز أطر قانونية وطنية للاستخدام الآمن والمأمون والسلمي للطاقة النووية والإشعاع المؤين.

71 - وبالإضافة إلى ذلك، قُدمت المساعدة إلى منغوليا في إطار برنامج التعاون التقني في مجال التدريب وتوفير مشورة الخبراء والمعدات والمواد للتطبيقات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية. وخلال دورة برنامج التعاون التقني 2018-2019، نفذت منغوليا مشاريع تركز على بناء القدرات في مجالات الصحة الحيوانية والإنتاج الحيواني؛ والصحة البشرية والطب النووي وعلاج السرطان؛ وحماية البيئة؛ والعلوم والتعليم.

باء - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[الأصل: بالإنكليزية]
[23 آذار/مارس 2020]

72 - في إطار مشروع النفايات وتغير المناخ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أجريت دراسة لتكوين النفايات في أولانباتار من أجل تحديث قاعدة بيانات النفايات الصلبة وتوجيه عملية وضع السياسات. ومن خلال تركيزه الصريح على الملوثات المناخية قصيرة العمر وتحديد التقنيات السليمة بيئياً في قطاع النفايات، فإن تقرير عام 2019 المعنون "دراسة تكوين النفايات المنزلية في أولانباتار" يتصل مباشرةً بالنتيجة 1 لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بشأن تعزيز النمو الشامل والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

73 - وخلال عام 2019، أسهمت خطة التكيف الوطنية لمنغوليا في تعزيز النمو الشامل والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من خلال الشروع في استعراض للسياسات القطاعية من أجل تضمين الاستراتيجيات الإنمائية لمنغوليا أولويات التكيف في المجالات المواضيعية السبعة التالية:

(أ) الزراعة (المحاصيل)؛

(ب) التنوع البيولوجي؛

(ج) الصحة العامة؛

(د) المياه؛

(هـ) إدارة الكوارث؛

(و) الحراجة؛

(ز) الحماية الاجتماعية وسبل العيش.

74 - وسلطت الموجزات السياساتية الضوء على الجوانب الرئيسية لتقييم اتساق السياسات، والاحتياجات المالية، والآثار السياساتية، والمؤشرات ذات الصلة، حيث تم الاسترشاد بها في إعداد عنصر التكيف في مشروع مساهمة منقحة محددة وطنياً لمنغوليا، وافقت عليه الحكومة في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وتم إطلاق منصة إلكترونية بشأن المساهمة المحددة وطنياً في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

خامسا - خلاصة

75 - على النحو المبين في هذا التقرير، قدمت مختلف إدارات الأمم المتحدة والوكالات والصناديق والبرامج المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة المساعدة إلى منغوليا في معالجة الجوانب الإنمائية والبيئية والاقتصادية والإنسانية وجوانب الأمن البشري المتعلقة بأمنها الدولي. ويعرب الأمين العام عن أمله في أن تواصل المساعدة المقدَّمة من الأمم المتحدة الإسهام في تعزيز مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية ومساعدة البلد في تحقيق التنمية المستدامة والنمو المتوازن.